A

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الثالثة والأربعون

"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"

روما، إيطاليا، 17-21 أكتوبر/تشرين الأول

التحضّر والتحول الريفي والانعكاسات على الأمن الغذائي والتغذية: المجالات الرئيسية لتوجيه السياسات والأدوار التي يمكن للجنة الأمن الغذائي العالمي الاضطلاع بها (بما في ذلك مشروع قرار)

المسائل التي ينبغي لفت عناية اللجنة إليها

إن اللجنة:

(أ) تقرّ باللمحة العامة التي توفّرها الوثيقة CFS 2016/43/11 عن التحضّر والتحول الريفي والانعكاسات على الأمن الغذائي والتغذية: المجالات الرئيسية لتوجيه السياسات والأدوار التي يمكن للجنة الأمن الغذائي العالمي الاضطلاع بها؛

(ب) ترحّب بالمنتدى كفرصة أولى أمام جميع أصحاب الشأن لتبادل الآراء والتجارب العملية بشأن التحديات، والفرص والنتائج الإيجابية التي توصلوا إليها نتيجة اعتماد نُهُج ريفية – حضرية أكثر تكاملاً؛

(ج) [استنتاجات المنتدى في الدورة الثالثة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي]

(د) تذكّر بالفقرة 35 من برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2016-2017، والبناء على نتائج واستنتاجات المنتدى، وعلى الطلبات المقدمة من مجموعة العمل المفتوحة العضوية لعقد اجتماع لمدة يومين عام 2017؛

(هـ) تشجع مجموعة العمل المفتوحة العضوية التابعة لبرنامج العمل المتعدد السنوات، فيما تواصل العمل على وضع مبادئ لأنشطة لجنة الأمن الغذائي العالمي في فترة السنتين 2018-2019، على النظر في التقرير الذي وضعه فريق الخبراء الرفيع المستوى حول هذا الموضوع لعرضه على اللجنة.

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة الموجود على هذه الصفحة؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

أولاً– التبرير المنطقي لمواجهة مسألة التحضر والتحوّل الريفي والانعكاسات على الأمن الغذائي والتغذية

1– بات أكثر من 50 في المائة من سكان العالم، أو ما يقارب 3.9 مليار نسمة، يعيشون اليوم في مدن أو تجمعات سكانية كبيرة تُصنّف حضرية، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 66 في المائة بحلول عام 2050[i]. وبموازاة ذلك، تتغيّر ديناميكية نظم الأغذية – حيث أن الأعداد المتنامية باستمرار للمنتجين والمستهلكين الريفيين والحضريين تعني أن تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع قد يتطلّب تفكيراً سياسياً جديداً. كذلك، يتنامى الاهتمام والاتفاق بأن الخطوط بين ما هو حضري وريفي تتلاشى، ومن الضروري وضع نُهُج أكثر تكاملاً لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع[ii]. إنما لا تتوفر معلومات كثيرة عن النتائج المباشرة وغير المباشرة التي سوف تتأتى عن السكان الحضريين الذين من المتوقع أن يبلغ عددهم 6.5 مليار نسمة عام 2050 على نظم الأغذية[iii]، أو عن السياسات الضرورية لضمان الأمن الغذائي والتغذية في ظلّ هذه الديناميكية المتغيّرة. وتعرض إسقاطات التحضر والتحوّل الريفي للتحديات والفرص. غير أنه من بين العدد الهائل من المسارات التي تربط بين التحضّر، والتحوّل الريفي والأمن الغذائي، هناك رابطان فقط مفهومان جيداً: التحضّر وتغيّر النظام الغذائي من جهة، وتوسع المساحات الحضرية وخسارة الأراضي الزراعية من جهة أخرى[iv]. وبصورة خاصة، فإن مدى تأثير التحضّر على المنتجين، ولا سيما المزارعين على نطاق صغير البالغ عددهم 500 مليون شخص يوفّرون 70 في المائة من الإنتاج العالمي للأغذية[v]، يبقى من بين أكثر آثار التحضّر استعصاء على الفهم[vi].

2– ولدى النظر إلى فقراء العالم، يُلاحظ أن حوالي 78 في المائة ممّن يعيشون بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم، يسكنون في مناطق ريفية، و63 في المائة من الفقراء يعملون في الزراعة[vii]. وفي الوقت ذاته، يتواجد جزء متزايد من الفقر في العالم في المراكز الحضرية، رغم أنه لا يُعتبر دوماً بالكامل نتيجة نظم القياس الحالية[viii]. ويقدّر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن حوالي 45 في المائة من السكان الحضريين في البلدان النامية يعيشون في أحياء فقيرة – أو في أسر تفتقر إلى مساحة ملائمة، وبناء متين، ومياه محسّنة، ووضع سكني آمن، أو إمدادات صحية محسّنة[ix]. وقد اعتبر البعض أن الأمن الغذائي قضية هامة في المناطق الحضرية كما في المناطق الريفية، وإن بدرجات متفاوتة[x]. إضافةً إلى ذلك، إن العدد الأكبر من الأشخاص المهجرين داخلياً واللاجئين، 60 مليون شخص، وهو العدد الأعلى المسجّل منذ مسك الدفاتر، يولّد ضغوطات إضافية على المناطق الريفية والحضرية. وتبيّن هذه الديناميكية أن تحقيق الأمن الغذائي والتغذية سوف يتطلب حلولاً تستهدف الفقراء الريفيين والحضريين على السواء، إضافةً إلى بناء القدرات لمواجهة انسياب الأعداد المتنامية والمتبدلة للسكان.

3– وخلال السنوات الأربعين الماضية، تمّ الإقرار بشكل متزايد بالحاجة إلى وضع سياسات وأبحاث تعالج الروابط بين القطاعات، وإلى تحليل النظم التفاعلية والانعكاسات على المناطق الريفية والحضرية. وثمة تجربة كبيرة في دعم تكييف النُهُج المتكاملة لمعالجة التحديات والفرص الحالية في مجال التحضر والتحوّل الريفي. وبالاتفاق مع أهداف التنمية المستدامة[xi] (وبخاصة الأهداف 1، و2، و11 و17)، وخطة العمل لعام 2030، والمؤتمر الدولي الثاني المعني

بالتغذية[xii]، واعتماد البرامج الإطارية لمدة 10 سنوات بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في مؤتمر ريو+ 20[xiii]، وتوقيع ميثاق ميلانو للأغذية الحضرية[xiv]، وبيان المنتدى العالمي للأغذية والزراعة في قمة برلين الثامنة لوزراء الزراعة[xv]، والمؤتمر الثالث المقبل للسكان[xvi]، والدروس المستمدة من العمل الجاري المتصل بالروابط الحضرية – الريفية، و"نظم أغذية المدن والأقاليم" والنهُج الميدانية[xvii]، توفّر اهتماماً أكبر وأدلّة أكثر على الحاجة إلى وضع سياسات متكاملة تعالج التحديات والفرص الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية، والناشئة عن التحضّر والتحوّل الريفي.

ثانياً– الهدف والمنهجية

4– في إطار برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2016–2017، كُلّفت لجنة الأمن الغذائي العالمي مهمة عقد منتدى حول التحضّر، والتحوّل الريفي والانعكاسات على الأمن الغذائي والتغذية "للتوصل إلى فهم أفضل للقضايا المطروحة، وتحديد المجالات الرئيسية لتوجيه السياسات، والأدوار المكنة التي يمكن أن تضطلع بها اللجنة. وإثر المنتدى، سوف يستعرض المشاركون في اللجنة مخرجاته ونتائجه ويحلّلونها في إطار مجموعة عمل مفتوحة العضوية لمرّة واحدة تلتئم ليوم أو اثنين حسب الاحتياجات، بغرض تحديد التحديات والنهج في مجال السياسات التي من شأنها أن تسهم في تخطّي المعوقات القائمة. وسوف تُعرض نتائج هذا العمل على الدورة الرابعة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي عام 2017 لإقرارها"[1].

5– وتهدف هذه الورقة إلى أن تشكّل وثيقة معلومات أساسية لنقاشات المنتدى من خلال: (1) توفير موجز عن الانعكاسات الرئيسية للتحضّر والتحوّل الريفي على الأمن الغذائي والتغذية، (2) تأطير المجالات الرئيسية لتوجيه السياسات، (3) توفير خيارات لأدوار يمكن أن تضطلع بها لجنة الأمن الغذائي العالمي للمضي قدماً.

ثالثاً– النطاق والهيكلية

6– إن الطابع الواسع لموضوع التحضّر والتحول الريفي، وما يترتّب عنه من انعكاسات على الأمن الغذائي والتغذية يعني أن كل موضوع تقريباً تتطرق إليه لجنة الأمن الغذائي العالمي– في مجالات عملها الماضية والحالية – قد يندرج في هذا الإطار أو يكون متصلاً به بطريقة أو بأخرى.

7– ولا تهدف هذه الوثيقة إلى توفير أجوبة أو استنباط استنتاجات لإلقاء الضوء على مجالات رئيسية قد تتطلّب مزيداً من النقاش والاهتمام من جانب صانعي السياسات التي توضع خصيصاً لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وتكون مرتبطة على نحو مباشر بالديناميكية المتغيرة المتصلة بالتحضّر والتحوّل الريفي.

[1] برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2016–2017، الوثيقة CFS 2015/42/12، الفقرتان 34–35.

8- وقد نُظمت هذه الوثيقة بحيث تعطي أولاً لمحة عامة عن التبرير المنطقي لمعالجة مسألة التحضّر والتحوّل الريفي، والانعكاسات على الأمن الغذائي والتغذية، يتبعها وصف موجز لبعض الديناميكيات المتغيّرة التي ينبغي تناولها نتيجة التحضّر والتحوّل الريفي، وتحديد المجالات الرئيسية لتوجيه السياسات في لجنة الأمن الغذائي العالمي. وتنتهي الورقة بالإشارة إلى الخيارات المتاحة للجنة ضمن وظيفتها العامة بالتنسيق على الصعيد العالمي.

رابعاً- المفاهيم الأساسية

9- تتصل الروابط القائمة بين المناطق الحضرية والريفية بحركات السكان، ورأس المال، والسلع، والوظائف، والمعلومات والتكنولوجيا، وتمثل ديناميكية اقتصادية واجتماعية، وبيئية[xviii]. ولطالما عُرّفت الروابط الريفية- الحضرية بأنها "تتمثل في تدفقات (السلع، والأشخاص، والمعلومات، والتمويل، والنفايات، والعلاقات الاجتماعية) عبر الفضاء، وتربط بين المناطق الريفية والحضرية"، أو بأنها "الروابط الوظيفية بين القطاعات (الزراعة، والصناعة والخدمات)[xix] حيث أن العديد من هذه الروابط يتصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالأغذية والتغذية[xx].

10- ويقوم كل بلد بتحديد مصطلحي "الحضري" و"الريفي" باستخدام معايير تلائم سياقه الوطني الخاص. وتشمل المعايير المستخدمة المعايير الإدارية، والاقتصادية، ومعايير متصلة بالسكان، ومعايير حضرية متصلة بعمل المناطق الحضرية[xxi]. وأمّا الأمثلة فتشمل كثافة السكان، ووجود نشاط غير زراعي، أو وجود طرقات مرصوفة أو مكاتب للبريد. وقد يولّد اختلاف هذه المعايير أثراً كبيراً على القدرة على مقارنة المناطق "الحضرية" على الصعيد العالمي. كما يمكن فهم الطابع المعقد للمدن بشكل أفضل من خلال المزج بين عدة معايير، وهي ممارسة باتت أكثر شيوعاً اليوم بين البلدان.[فرغ□□] كما أن المدن تتوسّع لتتحوّل إلى مناطق شبه حضرية أو ريفية، الأمر الذي يشوّش على نحو أكبر الخط الفاصل بين ما كان يعرف تاريخياً "بالحضري" و"الريفي". فالعديد من المناطق التي كانت تُصنَّف سابقاً ريفية أو شبه ريفية تنمو اليوم بوتيرة سريعة، وعلى نحو غير مخطّط له في أغلب الأحيان، ما يؤدي إلى مزيج من الميزات التاريخية الحضرية والريفية.

11- ومن جهة أخرى، لطالما جرى تعريف المناطق الريفية بأنها مناطق ذات كثافة سكانية أقل، تمثل فيها الزراعة وغيرها من الأنشطة الأوّلية جزءاً ملحوظاً من استخدام الأراضي، والوظائف، والدخل، والمخرجات الاقتصادية[xxiii]. غير أن تحديد المناطق الريفية وفق هذه الخطوط لا ينطبق في جميع البلدان، وبخاصة لدى النظر إلى المناطق الريفية ذات الاقتصاد المتقدم حيث يتواجد الكثير من التصنيع أو من الأنشطة الصناعية الأخرى، وحيث لا يعتمد السكان الريفيون بشكل كبير على الزراعة. كذلك، يتواجد ما يُسمّى "الثقافة الحضرية" في العديد من المناطق الريفية كما أن مناطق شبه حضرية كثيرة أقل كثافة من القرى الريفية التقليدية[xxiv]. وقد تركّز مزيد من الاهتمام على قدرة المناطق الحضرية على إنتاج الأغذية، من خلال الزراعة العمودية والمجتمعات المحلية والحدائق على أسطح المنازل، ما يشوّش الحدّ الفاصل بين الحضري والريفي.

12- تطرح الروابط الريفية-الحضرية المتزايدة تحديات وتوفر فرصاً في الوقت ذاته لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في مجموعة من الطرق المعقدة والمترابطة ضمن نظم الأغذية[2]، بما في ذلك:

- تحقيق زيادات في الإنتاجية (أو غيابها) (في الزراعة و/أو التحوّل إلى قطاعات أكثر إنتاجية) نتيجة الحصول على التكنولوجيا أو على مزيد من الاستثمارات؛
- توليد الوظائف/الدخل (أو غيابه) من خلال الزيادة في الإنتاجية، والأنشطة غير الزراعية، و/أو القرب أكثر من الأسواق؛
- الحصول (أو عدم الحصول) على منتجات أكثر تنوعاً، بما في ذلك الأغذية المغذية أو الأقل تغذوية؛
- الحصول (أو عدم الحصول) على موارد طبيعية جيدة (آمنة، وصحية ومنتجة)؛ و
- الحصول (أو عدم الحصول) على خدمات وبنية تحتية حسنة الجودة.

13- ولا يمكن معالجة أحد هذه المجالات من دون التأثير على مجالات أخرى. فالتحضّر والتحوّل الريفي يطرحان التحديات ويوفران الفرص للمناطق الحضرية والريفية على السواء. وقد يفضي التحضّر مثلاً إلى زيادة الدخل وإلى حصول أكبر على الخدمات، إنما قد يؤدي أيضاً إلى رفع تكاليف المعيشة وإلى تردّي جودة المياه وغيرها من الموارد الطبيعية، وإلى تراجع المناطق الريفية. وثمة اتفاق عام على أنه من الصعب تحقيق النمو الاقتصادي المطّرد من دون تحضّر. إنما تشير الأدلّة إلى أنه بين السبعينات وسنة 2000، ترافق التحضّر في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بانكماش اقتصادي. كذلك، يمكن أن يفضي تحوّل المناطق الريفية إلى نتائج إيجابية من حيث الحصول على الخدمات ورفع الدخل، وأن يساهم في تحقيق تحضّر أكثر استدامة، إنما قد يعني أيضاً إهمال بعض المناطق الريفية وتوليد جيوب فقر. ولا يمكن كسر دورة الضعف والاستفادة الكاملة من المنافع التي يوفّرها التحضّر والتحوّل الريفي سوى من خلال معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الحضرية والريفية على السواء.

خامساً- المجالات الشاملة

14- في حين تطرح الديناميكية الحضرية-الريفية المتغيّرة تحديات خاصة، وتوفّر فرصاً لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، فهي تتأثر أيضاً بالتحديات والاتجاهات الأوسع نطاقاً المتصلة بتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في العالم. ولقد كان العديد من هذه القضايا موضع تركيز في العمل السابق للجنة الأمن الغذائي العالمي.

[2] تشمل نظم الأغذية المجموعة الكاملة من الأنشطة المتصلة بالإنتاج، والتجهيز، والتسويق، والبيع بالتجزئة، والاستهلاك والتصرّف بالسلع الناشئة عن الزراعة، بما في ذلك المنتجات الغذائية وغير الغذائية، والثروة الحيوانية، والرعوية، ومصايد الأسماك، بما في ذلك تربية الأحياء المائية، والغابات والمدخلات والمخرجات الناجمة عن كل من هذه الخطوات. كذلك، تشمل نظم الأغذية مجموعة واسعة من أصحاب الشأن، والأشخاص والمؤسسات، إضافةً إلى البيئة الاجتماعية- السياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية والطبيعية التي تجري فيها هذه الأنشطة.

حقوق الإنسان[3]

15- يكون العديد من حقوق الإنسان على المحك لدى تقييم الروابط الريفية–الحضرية، بما في ذلك الحق في الغذاء، والحق في المياه، والحق في الصحة، والحق في المسكن الملائم، والحق في التعليم، والحق في العمل والضمان الاجتماعي، والحق في المعلومات، والحق في المشاركة في الشؤون العامة، وتشكل جميع هذه الحقوق جزءاً لا يتجزأ من تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. غير أن العديد من هذه الحقوق معرّض للخطر، وبخاصة في المستوطنات غير الرسمية و/أو بالنسبة إلى المهاجرين واللاجئين غير المسجّلين في المناطق الريفية والحضرية على السواء. كما أن انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة التحضّر والتحوّل الريفي تشمل الطرد القسري، وغياب الإمدادات الصحية أو مياه الشرب الآمنة، وتزايد حالات العنف أو النزاعات، من بين عوامل أخرى. ويتّسم الحق في الغذاء والحق في المياه والإمدادات الصحية بأهمية خاصة نظراً إلى التحديات الناشئة من حيث سوء التغذية بالنسبة إلى السكان الحضريين والريفيين على السواء.

16- ويتطلب ضمان الأمن الغذائي والتغذية عبر الامتداد المتواصل الريفي– الحضري اهتماماً بحقوق الإنسان من جانب جميع أصحاب الشأن، وواضعي السياسات والمعنيين على جميع مستويات الحوكمة. وهذا يعني احترام التزامات حقوق الإنسان، والمبادئ مثل المشاركة، والمساءلة، وعدم التمييز، والشفافية، والكرامة الإنسانية، والتمكين وسيادة القانون. إنما غالباً ما يفتقر الرسميون الحكوميون المحليون إلى القدرة على معالجة الروابط بين الحقوق وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، أو لا يكونون مطّلعين على العملية التشاركية لوضع وتنفيذ سياسات خاصة بالأمن الغذائي والتغذية[xxv].

الأفراد والمجموعات الضعيفة[4]

17- رغم استمرار تركّز الفقر، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الريفية، ثمة حاجة متنامية إلى تحديد الأطراف التي تواجه تحديات سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية. وتظهر النتائج الأكثر إجحافاً للتحضّر والتوسع الريفي حين تُستبعد المجموعات الاجتماعية ذاتها من المواقع الريفية والحضرية على السواء – وغالباً ما يكون هؤلاء الأشد فقراً. كما أن المجموعات والأفراد الذين يواجهون الاستبعاد الاجتماعي لأسباب مثل النوع الاجتماعي، أو العمر، أو الإثنية، أو العرق، أو الدين، أو الفئة الاجتماعية يكادون يُستبعدون أيضاً من الفرص التي يوفّرها النفاذ الأكبر إلى الخدمات والبنية التحتية، ومن فرص توليد الوظائف والدخل، والحصول على أغذية مغذية ناشئة عن الروابط الريفية– الحضرية، ويواجهون تحديات أكبر لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. قد يواجه الأطفال والنساء مثلاً تحديات أكبر لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية. ويشير التقرير العالمي عن التغذية الصادر عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية لعام 2016 إلى أن الأطفال الريفيين دون الخامسة من العمر يعانون

[3] الإطار الاستراتيجي العالمي للجنة الأمن الغذائي العالمي؛ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال التدريجي للحق في الغذاء.

[4] فريق الخبراء الرفيع المستوى. 2012. الحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي. تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي والتغذية، روما– إيطاليا.

عامة من نسبة عالية من التقزّم في البلدان المنخفضة الدخل، وأن التقزّم لدى الأطفال دون الخامسة في المناطق الحضرية هي قضية متنامية الأهمية، سيما أن بلداناً عديدة أفادت عن نسبة 30 في المائة أو أعلى من انتشار التقزّم في صفوف الأطفال الحضريين. وفي الوقت ذاته، يحيط التقرير علماً بأن السمنة الزائدة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في صفوف النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 19 و49 سنة تقارب نسبة 50 في المائة في المناطق الحضرية.

18- وغالباً ما يشمل الأفراد الضعفاء في المناطق الريفية والحضرية أشخاصاً يعملون في قطاعات غير رسمية، أنشأها حديثاً المستوطنون (بما في ذلك اللاجئين والمهجّرين)، وأشخاصاً لا يملكون أراض أو يملكون القليل منها، والأسر التي ترأسها نساء، والشباب والأطفال، والمسنّين، والمعاقين، والمرضى، والأسر ذات الدخل المتدني أو الموارد القليلة. ويزداد ضعف كل من هؤلاء الأفراد/هذه المجموعات بفعل الأزمات، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، والاضطرابات المدنية، وتفشي الأمراض. ومن شأن تحديد مواطن الضعف لدى الأفراد، وكيفية اختلافها في المناطق الريفية والحضرية، أن يساعد في شمل جميع الأفراد في تصميم السياسات لمعالجة حاجاتهم[xxvi]. غير أن عدم توفّر بيانات مقسّمة ومحددة الموقع (بالغة الدقة)، والتنقل الأكبر للأشخاص بين/داخل المناطق الريفية والحضرية يجعل من الصعب تحديد التدخلات التي تستهدف الأكثر ضعفاً.

النساء[5]:

19- وغالباً ما تكون تحديات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المتصلة بالروابط الريفية- الحضرية أكثر حدّة بالنسبة إلى النساء والفتيات، سيما أنهن يمثلن ثلاثة أخماس الأكثر فقراً في العالم البالغ عددهم مليار شخص، إنما أيضاً على صعيد التحديات التي يواجهنها من حيث المشاركة في اتخاذ القرارات والحصول على الموارد والخدمات التي تستهدف حاجاتهم[xxvii]. وفيما لطالما ارتبط التحضّر بمزيد من الاستقلالية للنساء نتيجة نفاذ أكبر إلى فرص العمل والخدمات[xxviii]، هذه ليست دوماً الحال كما أنه لا يمكن دائماً جمع القضايا التي تواجهها النساء الحضريات بمعزل عن القضايا التي تواجهها النساء الريفيات، سيما أن حاجات النساء والفرص المتاحة لها في جميع المناطق هي متنوعة حسب مستوى دخلهن بطرق مختلفة. كذلك، إذا جرى تحسين الحصول على الخدمات وجودتها في المناطق الحضرية فقط، ثمة خطر في أن تُهمل النساء الريفيات.

20- وتبقى مسألة احترام وحماية وتحقيق حقوق المرأة، بما في ذلك حقها في المشاركة المتساوية في اتخاذ القرارات، مسألة محورية لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذية في الامتداد المتواصل الريفي- الحضري. ونظراً إلى أدوارها العديدة كمنتجة للأغذية، ومجهزة لها، ومعدّة/مزوّدة لها لعائلتها، تشكل المرأة أيضاً طرفاً أساسياً في تجاوز انعدام الأمن الغذائي. فإن تمكين المرأة مثلاً من الحصول على الموارد ذاتها التي يحصل عليها الرجل في المناطق الريفية قد يزيد الغلّات في المزارع بنسبة تتراوح بين 20 و30 في المائة، ويقلّص عدد الجياع في العالم بنسبة تتراوح

[5] لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2011. توصيات السياسات بشأن النوع الاجتماعي، والأمن الغذائي والتغذية، ومنتدى لجنة الأمن الغذائي العالمي لعام 2017 بشأن تمكين المرأة.

بين 12 و17 في المائةxxix. وترتبط حالة المرأة عامة بالحالة التغذوية للأطفال لأن النساء اللواتي يحظين بتمكين أكبر يتمتعن بحالة تغذوية أفضل، ويتلقين رعايةً أفضل ويوفّرن رعاية أفضل لأطفالهن. وفي حين يعتمد السكان الريفيون والحضريون بشكل أكبر على الأغذية التي يتم شراؤها، يؤدي تمكين المرأة دوراً محورياً في الاستجابة إلى الحاجات التغذوية للأسرة.

الشباب[6]:

21- كذلك، يستحق الشباب تركيزاً مستهدفاً لدى تقييم انعكاسات الأمن الغذائي والتغذية للروابط الريفية- الحضرية. ويتألف أكثر من 50 في المائة من سكان العالم من أطفال وشباب، حيث يُقدّر عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و24 سنة بـ1.8 مليار شخصxxx. ويعيش 90 في المائة من هؤلاء الشباب في البلدان النامية التي تشهد أيضاً المعدل الأعلى من حيث انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

22- وتوفّر أعداد الشباب المتنامية فرصةً لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي، إنما تطرح تحديات أيضاً. فإن ثلاثة وسبعين مليون شخص من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة كانوا عاطلين عن العمل عام 2013، حيث تتواجد النسب الأعلى في شمال أفريقيا وغرب آسيا. وثمة حركة متنامية للشباب الذين يريدون أن يصبحوا عوامل تغيير في مجتمعاتهم، وغالباً ما يتنقل الشباب بين المدن والمناطق الريفية للعمل والدراسة، ويضطلعون بدور أساسي في بناء تواصل أكبر. إنما يمكن تعزيز الفرص على نحو أكبر من خلال تنمية مهارات الشباب ومواهبهم في الزراعة ونظم الأغذية الأوسع نطاقاً، ومن خلال الحرص على أن يحصل الشباب على الأراضي والموارد لتعزيز استثماراتهم والتزاماتهم. كما أن تحفيز الفرص لإشراك الشباب في الامتداد المتواصل بين الريف والحضر، بما في ذلك جعل الزراعة جذّابة ومربحة للشباب في المناطق الريفية والحضرية، يشكل مكوّناً رئيسياً لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية. وينضمّ حوالي ملياري شخص حالياً، أو سوف ينضمّون إلى القوة العاملة في السنوات المقبلة، ويقارب متوسط العمر الحالي للمزارعين 60 سنة في البلدان المتقدمةxxxi والناميةxxxii على السواء.

تغيّر المناخ والقدرة على الصمود[7]

23- يؤثر تغيّر المناخ على جميع جوانب الأمن الغذائي والتغذية بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والحضرية، رغم أنهم يتوزّعون جغرافياً بطريقة غير متساوية. كذلك، تؤثر الظروف المناخية المتغيّرة على توفّر المياه، وعمل خدمات النظام الإيكولوجي، والمحاصيل، والثروة الحيوانية، والغابات ومصائد الأسماك، وسوف تترك آثاراً أكثر سلبية على المناطق التي تعتمد على الريّ البعلي. وتتوقع بعض الإسقاطات تراجعاً بمتوسط 2 في المائة في

[6] لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2015. تنمية المعارف، والمهارات والمواهب لدى الشباب لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. روما، إيطاليا.

[7] فريق الخبراء الرفيع المستوى. 2012. الأمن الغذائي وتغيّر المناخ: تقرير وضعه فريق الخبراء الرفيع المستوى عن الأمن الغذائي والتغذية، روما- إيطاليا.

الإنتاجية خلال العقود المقبلة، حيث سوف تظهر الآثار الأكبر في المناطق التي تشهد نمواً سكانياً أعلىxxxiii. كذلك، سيؤثر تغيّر المناخ على البنية التحتية مثل مصادر الطاقة والبنية التحتية المستخدمة لنقل السلع والخدمات بين المناطق الريفية والحضرية نتيجة ظواهر مناخية قصوى ودرجات حرارة أعلىxxxiv.

24- وعلى الصعيد العالمي، فإن الأشخاص الأشد فقراً، في المناطق الريفية والحضرية، الذين يساهمون على النحو الأقل في تغيّر المناخ، هم أكثر فأكثر الأشد عرضةً للخطر، نظراً إلى اعتمادهم الكبير على الموارد الطبيعية، وعدم حصولهم على الخدمات ومواقع المستوطنات. كما يقع العديد من المستوطنات المتدنية الدخل وغير الرسمية في مناطق معرضة للفيضانات وانزلاقات التربة، وحيث تكون الإمدادات الصحية وإمدادات صرف المياه السطحية وخدمات جمع النفايات قليلة أو معدومةxxxv. وفي حين تختلف انبعاثات غازات الدفيئة إلى حدّ بعيد بين المدن وداخلها، تساهم المناطق الحضرية بصورة مباشرة وغير مباشرة في حوالي 80 في المائة من الانبعاثات في العالمxxxvi. إنما قد توفّر المدن مساراً لتعزيز المنافع المشتركة الناجمة عن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وعن الخدمات المحسّنةxxxvii. وسوف يعقّد تغيّر المناخ التحديات من حيث الأمن الغذائي والتغذية التي يطرحها التحضّر والتحوّل الريفي، غير أن العمليتين توفّران إمكانيات لتعزيز التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية.

سادساً- الديناميكية المتغيرة لتوجيه السياسات

25- في ظل الإقرار العام بالحاجة إلى نهج أكثر شمولية إزاء الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الريفية، وشبه الحضرية والحضرية وفي نظم الأغذية، تمّ تحديد مواضيع أوسع نطاقاً ومجالات رئيسية خاصة في الأدبيات، وحلقات العمل الفنية وفي المشاورات الإلكترونية، والتي تتطلّب مزيداً من الاهتمام بشأن كيفية تحقيقها. كما أن التحضّر والتحول الريفي يطرحان تحديات وفرصاً جديدة للأمن الغذائي والتغذية. وبالتالي، ينبغي النظر إلى الديناميكية المتغيّرة المعروضة في هذا الجزء من عدسة المكوّنات الأساسية للأمن الغذائي والتغذية والتي تشمل استقرار توفّر الأغذية، وإمكانية الحصول عليها واستخدامها بهدف تحقيق استدامة نظام الأغذية في العالم في الأجل الطويلxxxviii.

الحوكمة

26- الحوكمة المتعددة المستويات، والقطاعات وأصحاب الشأن: أشارت دراسات حالة جرت مؤخراً أنه في حين يتنامى إدراج الأمن الغذائي والتغذية في صنع السياسات الوطنية، بما في ذلك السياسات والاستراتيجيات بين القطاعات، هذا لا ينعكس بالضرورة في تعاون بين القطاعات في التنفيذxxxix. ونظراً إلى أن سبل العيش باتت تُصنّف بسهولة أقل على أنها "حضرية" أو "ريفية"، وفي ظل زيادة تنوع الدخل عبر أنشطة مختلفة في صفوف الأكثر ضعفاً، وبخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، سوف تتطلّب معالجة مسألة الأمن الغذائي والتغذية مزيجاً من السياسات والبرامج من مجالات خبرة مختلفة. وهذا يعني أن نقطة الدخول الرئيسية لمعالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذية في سياق خاص يجب أن تشمل جميع صانعي القرارات الحكوميين، بما في ذلك ومن دون الحصر، وزارة الزراعة، ووزارة الأراضي، ووزارة التجارة، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة الصحة وكثيرين آخرين. وثمة حاجة للتنسيق

والحصول على مدخلات مهندسين، ومخططين، ومحامين، وأطباء ومعلمين، وليس فقط من أخصائيين في الأمن الغذائي والتغذية، رغم أن مدخلاتهم ومشاركتهم تبقى هامة. فالتنسيق والتعاون يتجاوزان نطاق الحكومات، سيما أن الأطراف غير الحكومية تؤدي أدواراً أساسية في الرعاية الصحية، وسلاسل القيمة، والبنية التحتية، والخدمات، والتعليم في المناطق الريفية والحضرية. كذلك، ثمة حاجة لتعزيز وتوضيح دور الحكومات المحلية في تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي في المناطق الريفية والحضرية على السواءxl.

- **المجال الرئيسي**: تحديد المواضيع الرئيسية والدروس المستمدة من المبادرات القائمة التي تطبق نُهُجاً أكثر تكاملاً مستندة إلى الأقاليم، مع التركيز بصورة خاصة على التعاون الأفقي المتعدد أصحاب الشأن وبين الوزارات.

27- ولا يقتصر الأمر على أصحاب الشأن المتعددين بل يشمل جميع الأطراف المعنيين: في حين ثمة تركيز عام على المشاركة المتعددة القطاعات والمتعددة أصحاب الشأن من أجل إدراج مجموعة واسعة من الأطراف من مناطق ريفية وحضرية على السواء في تصميم السياسات والتدخلات، يتم إلقاء الضوء على مشاركة الأشخاص الأكثر عرضةً لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بوصفه عنصراً أساسياً لضمان أن تكون السياسات والتدخلات شاملة وعادلة. ويتم التشديد على الشمول والعدل من بين الميزات الأساسية التي ينبغي إضافتها إلى الخطاب عن التحضر والتحوّل الريفي، رغم أنهما لا يزالان مراوغين من الناحية العملية. وقد بيّنت الأبحاث الأخيرة أن إشراك المجتمعات المحلية أو السكان في التخطيطxlii قد يعالج قضايا الاستدامة وإدارة الأراضي، في حين يزيد رضى السكان والمجتمعات المحلية بالنتائج المحققةxliii. وغالباً ما تُترك الأسر المنخفضة الدخل في المناطق الريفية والحضرية خارج عملية التخطيط ووضع السياسات، الأمر الذي يؤثر على مستوى البنية التحتية وتقديم الخدمات الرامية إلى تلبية احتياجاتهمxliv.

- **المجال الرئيسي**: التركيز على مشاركة المجتمع المحلي، مع مشاركة مباشرة للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في تصميم التدخلات في مجال السياسات والبرامج التي تتناول الأمن الغذائي والتغذية.

البيانات

28- البيانات التي تعكس الديناميكية المتغيرة، والتي تستند إليها القرارات في مجال السياسات: النظم والنُهج الحالية لجمع البيانات وتحليلها ليست دائماً متكيفة مع الديناميكية المتغيرة للأمن الغذائي والتغذية الناشئة عن التحضّر والتحوّل الريفي. كما أن تزايد التنقل والهجرة المؤقتة، والمستوطنات غير الرسمية، وتفاوت درجات جمع البيانات بشأن الأمن الغذائي والتغذية هي من بين التحديات في مجال البيانات من حيث القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للأمن الغذائي والتغذية في الامتداد المتواصل بين الريف والحضر. ولا يتوفر مؤشر عالمي منشور للأمن الغذائي يميّز بين الظروف الريفية والحضرية، أو مقسّم بحيث يعكس الآثار المختلفة لهذه الظروف. ويشكل تحديد خط الفقر وعلاقته بأسعار الأغذية الحضرية أحد الأمثلة عن هذه الفجوة. كما أن دراسات جرت مؤخراً أشارت إلى ضرورة معالجة

التباينات الجغرافية ضمن الحدود الوطنية من حيث نتائج الأمن الغذائي والتغذية[xlv]. وفيما أدّى نمو الإنتاجية، بما في ذلك في قطاع الزراعة، إلى الحدّ من الفقر وتحسين الأمن الغذائي والتغذية في العديد من البلدان على الصعيد الوطني، ما زالت توجد مناطق تعاني حالةً حادة من سوء التغذية والفقر، ولا تحظى دوماً بتأطير أو معالجة ملائمة[xlvi]. كما أن تحقيق الحق في الغذاء للجميع وإشراك الجميع سوف يعني تكوين فهم أفضل لمجالات الضعف والحاجة المحددة، وعكسها بصورة ملائمة في منهجيات جمع البيانات وتحليلها. وهذا يعني بدوره ضرورة تجزئة البيانات وتقسيمها على نحو أكبر لتظهر الاختلافات حسب النوع الاجتماعي، والشباب، والمواقع الجغرافية، والمعلومات المحددة عن الموقع، بما في ذلك بيانات يمكنها قياس عدم التجانس ضمن المناطق الحضرية. كذلك، ثمة حاجة إلى بيانات أكثر تكاملاً بين القطاعات، بحيث تكون البيانات المستمدة من قطاع محدّد قادرة على التفاعل مع بيانات من قطاعات أخرى (مثل الصحة والزراعة).

29- وثمة حاجة أيضاً إلى جمع بيانات عبر نظم الأغذية بصورة عامة، من دون التركيز فقط على انعدام الأمن الغذائي أو سوء التغذية. كما أن مساراً واحداً للبحوث الناشئة والدراسات التجريبية يوفّر تحليلاً تفصيلياً "لنظام الأغذية في المدينة والإقليم" يشدّد على الحاجة إلى تحليل السياق المحلي، وجمع بيانات نوعية وكمية من مجموعة من أصحاب الشأن المحليين، من دون التركيز فقط على الأسر "الفقيرة" لتحديد تدخلات السياسات التي سوف تعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي والتغذية[xlvii]. كذلك، تقرّ الخطة لعام 2030 بالدور المركزي الذي تؤديه البيانات في استئصال الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. ويوفّر اعتماد أهداف التنمية المستدامة وأنشطة المتابعة والاستعراض المتصلة بها فرصةً استراتيجية لترتيب أولويات جهود الحكومات من أجل إجراء تقييمات شاملة للاحتياجات من حيث قدرتها الإحصائية واستعدادها لرصد الخطة.

- **المجال الرئيسي:** تحديد الفجوات الرئيسية في عملية جمع وتحليل البيانات
- **المجال الرئيسي:** تحديد طرق للحصول على بيانات محددة الموقع بشكل أكبر وخاصة بالنوع الاجتماعي من خلال عملية تشاركية في الجمع والتحليل.

الأنماط الاستهلاكية والتغذية

30- فهم الأنماط الاستهلاكية المتغيّرة وتأثيراتها على تحقيق نظم غذائية صحية ومستدامة[xlviii]: يتمثل أحد الروابط الأساسية بين المناطق الحضرية والريفية في الطلب على الغذاء. ويتصل ارتفاع الدخل بارتفاع الطلب على الأغذية المجهّزة. إنما ثمة ازدياد أيضاً للأغذية التي يتم شراؤها وتجهيزها في المناطق الفقيرة والريفية،[xlix] حيث تمثل الأغذية التي يتم شراؤها أكثر من 50 في المائة من القيمة الاقتصادية الإجمالية للأغذية المستهلكة في المناطق الريفية في أفريقيا وآسيا. ويتشكل جزء من هذه النسبة المئوية من الأغذية المجهّزة التي تمثل حصة متزايدة من الإنفاق على الأغذية، ليس فقط في المناطق الحضرية، بل في المناطق الريفية أيضاً. وينبغي التنبّه بصورة خاصة إلى أن الطلب على السلع المجهزة ينمو بوتيرة سريعة جداً بالنسبة إلى الذين يجنون أقل من دولارين أمريكيين في اليوم الواحد. وهذا يعني

أن الأكثر ضعفاً معرضون بصورة متنامية لتقلّب الأسعار، وما يترتب عن ذلك من انعكاسات على الأمن الغذائي والتغذية[8]. ويُعزى سوء التغذية المزمن إلى نقص في المغذيات الدقيقة (الحديد، وفيتامين ألف، والزنك واليودين) نتيجة عدم استهلاك كمية كافية من الأغذية التي تحتوي على هذه المغذيات، رغم تناول كمية كافية من السعرات الحرارية. إضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع "الجوع المستتر"[9] والأمراض غير المعدية مثل داء السكري وأمراض القلب والشرايين يتفاقم بفعل سوء التغذية، خاصة في المناطق الحضرية وعلى نحو متزايد في التجمعات السكانية الصغيرة والمدن. وهذا يعني أن أسعار الأغذية والقيمة التغذوية للسلع المجهزة التي يمكن للفقراء الحصول عليها في المناطق الريفية والحضرية تزداد أهمية.

- **المجال الرئيسي**: وضع استراتيجيات لتعزيز التوعية التغذوية وتوعية المستهلك.
- **المجال الرئيسي**: ضمان أن تكون الأغذية المغذية في متناول الجميع وبأسعار معقولة في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

31- تحديد سلامة الأغذية والانعكاسات التغذوية لنمو الأسواق والبائعين غير الرسميين: تتعرّض سلامة الأغذية وصحة العديد من الفقراء الريفيين والحضر إلى التهديد بفعل الأخطار البيئية والعجز في البنية التحتية، بما في ذلك غياب النفاذ إلى الإمدادات الصحية أو تردّي جودة هذه الإمدادات، ومصادر مياه ملوّثة أو يصعب الوصول إليها. وتساهم الأغذية التي تُباع في الشارع في الأمن الغذائي والتغذية بطرق مختلفة، وغالباً ما تشكل جزءاً كبيراً من الوجبات غير المعدّة في المنزل، وبخاصة للفقراء الحضريين[li]. وفي حين يوفّر بيع الأغذية في الشارع فرصةً لتوليد الدخل، ثمة صعوبات كبيرة من حيث البنية التحتية المادية الرديئة والأخطار البيئية والنزاعات على المواقع. كما أن العديد من الأسواق، وبخاصة في المناطق الحضرية، يقع في مناطق تعاني من جمع غير ملائم للنفايات الصلبة، وتفتقر إلى مأوي أو مرافق تخزين ملائمة لتجنّب تلف الأغذية[lii]. كما أن التدريب غير الملائم على إجراءات النظافة، أو عدم التأكد من سلامة الأغذية قد يساهم أكثر بعد في تهديد سلامة الأغذية، ولا سيما حين يلجأ البائعون الذين يخشون تكبّد الخسارة إلى بيع أغذية تالفة أو ملوّثة. غير أن بيع الأغذية في الشارع يوفّر دخلاً هاماً، بخاصة للنساء، ويمكن أن يضمن خياراً غذائياً متدني الكلفة ويسهل الحصول عليه، لا سيما في المناطق الحضرية. لذا، ثمة مقايضة تجارية من حيث جودة الأغذية وسلامتها، وتوفرها بأسعار متدنية، وسهولة الوصول إليها وما تمثله من فرصة للبائعين لجني الدخل.

- **المجال الرئيسي**: تحسين فهم دور الأسواق والبائعين غير الرسميين في المناطق الريفية والحضرية على السواء لتقييم المنافع التي توفّرها، والمخاطر التي تطرحها بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية.

[8] فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2011. تقلّب الأسعار والأمن الغذائي. تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن الأمن الغذائي والتغذية.

[9] تعرّف منظمة الصحة العالمية الجوع المستتر بأنه "نقص في الفيتامينات والمعادن"، ويظهر حين يستهلك الأشخاص أغذية تفتقر إلى ما يكفي من المغذيات الدقيقة الضرورية للنمو والتنمية. أُنظر http://www.who.int/nutrition/topics/WHO_FAO_ICN2_videos_hiddenhunger/en/.

الأراضي والموارد الطبيعية

32- تحديد فرص التخطيط للاستخدام المتكامل للأراضي، والموارد الطبيعية، والاقتصاد الدائري[10] عبر الأقاليم: يطرح انتقال السكان تحدياتٍ فريدة للتخطيط لاستخدام الأراضي نظراً إلى أن الطلب على الأراضي قد يرتفع في بعض المناطق بوتيرة أسرع من التخطيط. ووفقاً لتوقعات الأمم المتحدة للسكان في العالم، إذا استمر تحويل الأراضي إلى استخدام حضري بالوتيرة الحالية، سوف يحوّل كل شخص جديد يقطن في المدينة في البلدان النامية حوالي 160 كيلومتراً مربعاً من الأراضي غير الحضرية إلى أراضٍ حضرية بحلول عام 2025[liii]. فيما تنمو المناطق الحضرية وتُحوّل الأراضي إلى استخدامات أخرى، أو فيما ترتفع أسعار الأراضي لتقارب الأسعار في المناطق الحضرية، يتحوّل الإنتاج الزراعي في بعض الحالات إلى مناطق داخلية، أو إلى بلدان أخرى، حيث الأراضي أدنى ثمناً. وهذا يطرح تحديات على صعيد حوكمة الأراضي، وحقوق أصحاب الأرض ومستخدميها، إنما يوفّر فرصة أيضاً حيث أن المناطق التي كان يصعب الوصول إليها سابقاً أو المناطق النائية التي لم تحظَ باستثمارات قد تجذب اليوم المزيد من الاهتمام. كذلك، يتوفر قدر أكبر من المعلومات بشأن استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن حوكمة حيازة الأراضي، ومصائد الأسماك والغابات[11] في المناطق الريفية والحضرية على السواء لتسهيل التخطيط الأكثر تكاملاً لاستخدام الأراضي الذي يضمن حقوق الحيازة، وتطبيق مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الاستثمار المسؤول في نظم الزراعة والأغذية من أجل تيسير استثمارات أكثر مسؤولية في نظم الزراعة والأغذية.

33- وفيما تصبح الموارد الطبيعية أكثر ندرةً وتتأثر بتغير المناخ، من الضروري وضع خطط متكاملة للمشاهد الطبيعية، والنظم الإيكولوجية، والأقاليم توازن بين توفّر الموارد الطبيعية، والطلبات، وتبحث في السبل لتعزيز كفاءة الموارد وإعادة استخدامها. وغالباً ما يؤدي استخدام الموارد الطبيعية ومساهمتها في الضرر البيئي إلى ظهور وتفاقم حالات من الإجحاف، ويُقدَّر أن 40 في المائة من جميع النزاعات العنيفة خلال الستين سنة الماضية قد ارتبط بالموارد الطبيعية[liv]. ومع إيلاء اهتمام أكبر لنظم الاقتصاد الدائري، ثمة فرص لتحديد الموارد التي يتمّ إنتاجها واستخدامها في المناطق الريفية والحضرية، ومشتقاتها أو مجاري المياه، وكيفية توجيهها لاستخدامات منتجة في جميع المناطق.[lv] وتشمل الأمثلة استخدام مياه الصرف للإنتاج الزراعي في المناطق الريفية، وشبه الحضرية والحضرية؛ إضافةً إلى الفرص لإنتاج الطاقة من مجاري المياه أو المشتقات للطهو أو التدفئة في المنازل للتقليل من الطلب على منتجات الأخشاب.

- **المجال الرئيسي:** تقييم استخدام الأدوات والتوجيهات الموجودة، بما في ذلك الأدوات والتوجيهات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، لضمان أمن الحيازة وتعزيز التخطيط المكاني التشاركي

[10] الاقتصاد الدائري، كما تعرّفه المفوضية الأوروبية، هو نظام اقتصادي "يتم المحافظة فيه على قيمة المنتجات والمواد والموارد في الاقتصاد لأطول فترة ممكنة، وتقلّص فيه النفايات إلى الحدّ الأدنى، ويشكل مساهمة أساسية في جهود الاتحاد الأوروبي لتنمية اقتصاد مستدام". لمزيد من المعلومات، أُنظر http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52015DC0614.

[11] لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2012. الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن حوكمة حيازة الأراضي، ومصائد الأسماك والغابات. روما، إيطاليا. لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2014. مبادئ الاستثمار المسؤول في نظم الزراعة والأغذية. روما، إيطاليا.

والاستثمارات المسؤولة، ومشاركة أصحاب الشأن في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في المشاهد الطبيعية، والنظم الإيكولوجية والأقاليم، نظراً إلى الديناميكية المتغيّرة التي يطرحها التحضّر والتحوّل الريفي[lvi].

- **المجال الرئيسي**: تحديد الآليات لتحسين كفاءة واستخدام النفايات والمشتقات للتقليل من الطلب على الموارد الطبيعية، وتيسير تآزر أكبر بين الريف والحضر.

الزراعة

34- تيسير التآزر في الإنتاج الزراعي: من دون تخفيض كبير في الفاقد والمهدر من الأغذية، تشير الأدلّة إلى أن نمو السكان في المناطق الريفية والحضرية على السواء قد يتطلّب زيادة بين 50 و60 في المائة في إنتاج الأغذية العالمي بحلول عام 2050. ويمكن إيجاد نسبة مئوية كبيرة من الإنتاج الزراعي في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، حيث أشارت دراسة جرت مؤخراً إلى أن 60 في المائة تقريباً من جميع الأراضي الزراعية المروية و35 في المائة من جميع الأراضي الزراعية البعلية يتواجد ضمن 20 كيلومتراً من حدود المدينة[lvii]. وهناك تركيز متزايد أيضاً على الزراعة الحضرية[lviii]، و"تخضير" المساحات الحضرية مع ازدياد الغابات الحضرية والمساحات الخضراء المختلطة الاستخدامات، والتي يسميها البعض "إضفاء الطابع الريفي" على المستوطنات الحضرية[lix]. وتشير بعض التقديرات إلى أن مليار شخص يمارسون الزراعة وصيد الأسماك في المدن، ما يعني أن 15 إلى 20 في المائة من الإمدادات الغذائية في العالم يأتي من مناطق حضرية[lx]. وتشكل الزراعة العمودية والحدائق على أسطح المنازل أمثلة عن مجالات الاهتمام المتنامي، وعن السبل لدمج الزراعة في المناطق الحضرية حيث هناك منافسة كبيرة على المكان. وفي الوقت ذاته، أقلّه في الأجل القريب، سوف يبقى جزء كبير من الزراعة قائماً في مناطق مصنّفة "ريفية".

35- وفي ظل دعوة متنامية إلى تقصير سلاسل القيمة، تركّز مدن وبلدان متقدمة عديدة على شراء المزيد من السلع والخدمات المتوفرة محلياً. غير أن الطلب المتزايد في المناطق الحضرية وندرة الأراضي في المواقع شبه الحضرية يعني أن سلاسل القيمة تطول في العديد من الحالات ضمن البلد الواحد، وبين الأقاليم وعلى الصعيد الدولي. ويولّد طول سلاسل القيمة المحلية والإقليمية فرصاً بالنسبة إلى الأطراف في منتصف السلسلة والمناطق الحضرية الأصغر حجماً والمتوسطة الحجم[lxi]. غير أنه يطرح أيضاً تحديات علماً أن الإنتاج الزراعي قد يتحوّل إلى مناطق ذات أنظمة أدنى ويؤدي إلى تبرير الآثار السلبية. كما أن التحوّل في النظم الغذائية والطلب الوارد من المستهلكين الريفيين والحضريين على السواء على غير الحبوب يطرح فرصاً لتوسيع نطاق إنتاج السلع القابلة للتلف. وهناك أيضاً فرص لاستكشاف كيفية الربط بين المنتجين الزراعيين من أصحاب الحيازات الصغيرة[12] – أكانوا من الريف، أو الحضر، أو صيادي أسماك أو عاملين في الغابات– بنحو أكثر مباشرة بالمستهلكين مع الإشارة إلى المنافع المتأتية عن القيمة الأكبر التي يستفيد منها المنتج[lxii]، والتقليل

[12] البناء على نتائج التوصيات في مجال السياسات المقبلة للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق.

من الفاقد والمهدر من الأغذية[13] للحصول على أغذية مغذية وطازجةlxiii وإطلاع المستهلكين على مصادر أغذيتهم. وتتوفّر فرص أكبر من خلال الزراعة المدعومة من المجتمع المحلي، والمتاجر عند أبواب المزرعة، وأسواق المزارعين والتعاونيات التي تبيّن المنافع الإيجابية للمنتجين والمستهلكينlxiv. وهذا يشمل الطاقة المتنامية للأغذية المنتَجة ذاتياً ومحلياً من جانب مزارعين محترفين وغير محترفين، الأمر الذي يتصل بمناقشة الدخل غير الزراعي.

- **المجال الرئيسي**: تحديد الفرص لدمج وتحسين إنتاجية الزراعة في سياقات شبه حضرية وحضرية.
- **المجال الرئيسي**: تحديد الطريقة التي يمكن من خلالها للمنتجين الريفيين والحضريين الحصول على قيمة أكبر (الدخل والحصول على أغذية ذات قيمة تغذوية أكبر) من المشاركة في سلاسل قيمة محلية وإقليمية[14].

العمل والتنقل

36- تحديد فرص توليد الدخل في المزرعة وخارجها: يشكّل تركز العمل في المناطق الحضرية أحد الدوافع الأساسية للتحضّر والهجرة من الريف إلى المدن. وغالباً ما يتركز النقاش حول التحوّل الريفي على عنصر العمل/العمالة، والتحوّل عن الزراعة وما يعنيه هذا الأمر بالنسبة إلى الجزء الكبير من السكان الذين قد ينتقلون من الزراعة بدوام جزئي إلى عمل غير زراعي بدوام كامل.lxv كما أن ظهور تجمعات سكانية صغيرة ومدن، والتحضر المتنامي فيها، يعني أن المناطق الريفية ليست مأهولة فحسب من المزارعين، إنما تضمّ عدداً متزايداً من الأشخاص الذين يعملون في التجهيز، والتصليح والصيانة، والتجارة، والنقل، والتعليم، والخدمات الصحية ومجالات أخرى. فالأشخاص العاملون في هذه المجالات يشترون أغذيتهم من الأسواق، وغالباً ما يتوفّر حتى للذين ما زالوا ناشطين في الإنتاج الأولي، دخل آخر قد يشكّل مصدر دخلهم الأوّل أو الثانوي مثل التحويلات. وغالباً ما تركّز البيانات في مجال العمالة على العمل الأولي، وقد لا تطال سلسلة الأنشطة المدرّة للدخل التي تقوم بها الأسر. ويبدو أن البيانات الأخيرة تشير إلى أن الأسر الزراعية تشارك على نحو متزايد في أنشطة غير زراعية مدرّة للدخلlxvi. وفيما تزداد أهمية الدخل غير الزراعي في ظلّ التحضّر والتحوّل الريفي، تستحق الفرص والتحديات المرتبطة بالعمل اهتماماً أكبر، لا سيما مع وجود فئة واسعة جداً من الشباب في العديد من البلدان النامية. وفي أفريقيا، من المتوقع أن يدخل 300 مليون شاب إلى سوق العمل في السنوات الخمس عشرة المقبلة، وأكثر من 700 مليون في العقود الثلاثة القادمةlxvii.

[13] فريق الخبراء الرفيع المستوى. 2014. الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق نظم غذائية مستدامة: تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي والتغذية، روما، إيطاليا.

[14] البناء على نتائج التوصيات في مجال السياسات المقبلة للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق؛ لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2011. الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن حوكمة حيازة الأراضي، ومصائد الأسماك والغابات، روما، إيطاليا؛ لجنة الأمن الغذائي العالمي 2014. مبادئ الاستثمار المسؤول في نظم الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا.

- **المجال الرئيسي**: تحديد السبل لتعزيز توليد الدخل من الأنشطة داخل المزرعة وخارجها على السواء، لا سيما تلك الموجّهة إلى صغار المنتجين، والنساء والشباب[15]، مع الإقرار بأن الإنتاج بدوام كامل قد لا يدعم بالكامل سبل المعيشة، أو قد لا يكون الاختيار المفضل لدى جميع المنتجين.

37- إدارة التخفيف من الآثار لتقليل المخاطر وتعزيز الفرص: تعني زيادة التنقل أن التخفيف من الآثار قد لا يشكّل قراراً في الأجل الطويل، حيث أن العديد من المهاجرين من الريف إلى المدن قد يعودون إلى المناطق الريفية بعد فترة قصيرة. وغالباً ما يتمّ الحديث عن الهجرة بطريقة سلبية، في حين قد تمثل فرصاً في حالات عديدة. وغالباً ما تشكل التحويلات التي يرسلها المهاجرون مثلاً إلى المناطق المحلية مكوّنات رئيسية لدعم سبل العيش الريفية وتنويع المخاطر. وقد تجاوزت قيمة التحويلات الدولية إلى البلدان النامية عام 2011 مبلغ 400 مليار دولار أمريكي، ومثّلت في بعض البلدان حوالي 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[lxviii]. والمهاجرون هم المستثمرون الأكبر في المجتمعات الريفية، حتى عندما يكافحون بمفردهم لتلبية حاجاتهم الخاصة من حيث الأمن الغذائي والتغذية. إنما في المسح الذي أُجري عام 2011 للسياسات السكانية، أفاد 82 في المائة من البلدان النامية أنه نفّذ السياسات لكبح الهجرة من الريف إلى المدينة[lxix]. وغالباً ما ينتقل المهاجرون والمهجّرون بسبب حالات النزاع أو نتيجة كوارث طبيعية، وتدهور البيئة، وبخاصة بسبب المحنة الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي. ونظراً إلى التكلفة العالية للهجرة ومواطن عدم اليقين المرتبطة بالهجرة، يحصل جزء كبير من الهجرة على الصعيد الداخلي، ضمن الحدود الوطنية.

- **المجال الرئيسي**: تحديد سبل لتعزيز وتحسين مهارات المهاجرين من أجل تعزيز الاتساق بين الفرص والعمل المتاح، الأمر الذي يمكن أن يساهم في النمو والتنمية.
- **المجال الرئيسي**: تحديد سبل للحرص على ألاّ تجهد الهجرة الظروف البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية على الامتداد المتواصل بين الريف والحضر، الأمر الذي قد يؤدي إلى ازدياد عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي.

الخدمات، والبنية التحتية والحماية الاجتماعية

38- تحسين الحماية الاجتماعية[16]، والخدمات والبنية التحتية للاستجابة إلى الحاجات وسدّ الفجوات: ثمة تحديات متصلة بزيادة التنقل وتحولّ السكان المرتبطين بالقدرة على ضمان بنية تحتية ملائمة وتقديم الخدمات إلى أعداد متنامية من السكان وإلى أشخاص قد يعيشون ويعملون في مناطق مختلفة، أو يتنقلون ذهاباً وإياباً بين المناطق، بما في ذلك العاملين المهاجرين أو الموسميين. وهناك فرص أيضاً للوصول إلى جزء أكبر من السكان عبر خدمات جيدة،

[15] دمج توصيات التقرير المقبل عن حالة الأغذية والزراعة 2017 *تحويل الزراعة ونظم الأغذية: الفرص والتحديات لتحقيق الأمن الغذائي المستدام والحدّ من الفقر.*

[16] فريق الخبراء الرفيع المستوى. 2012. الحماية الاجتماعية للأمن الغذائي: تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن الأمن الغذائي والتغذية، روما، إيطاليا.

والحصول على فرص لتوليد الدخل في عدد متزايد من "المراكز" الأكثر تشتتاً في التجمعات السكانية الصغيرة والمدن. كذلك، تقوم تحديات على صعيد فهم ديناميكية وانسياب الهجرة وكيفية تخصيص الموارد لتكييف الخدمات والبنية التحتية التي من شأنها معالجة هذا الانسياب، وبخاصة نتيجة الطابع غير الموثّق أو غياب البيانات المتصلة بانتقال السكان. إنما هناك فرص أيضاً لتوفير تنوّع أكبر من الخيارات المتاحة لفقراء الريف والحضر لتلبية حاجاتهم من الأمن الغذائي والتغذية حسب مهاراتهم، واحتياجاتهم، ورغبتهم، وللتكيّف مع الديناميكية المتغيرة والاستجابة لها. تتوفر الفرص أيضاً لربط برامج الحماية الاجتماعية بقدرة سبل العيش على الصمود، مثل توفير الأغذية من المنتجين المحليين لتوزيعها على الذين يتلقون مساعدة غذائية.

- **المجال الرئيسي:** تقييم كيفية تخصيص الموارد للخدمات، والبنية التحتية والحماية الاجتماعية التي تستجيب إلى زيادة التنقل (الهجرة الداخلية والخارجية، والهجرة الدائرية وحركات الانتقال القصيرة الأجل)، والحالة "غير الرسمية" للعديد من المهاجرين و/أو الذين يعملون ويعيشون في مناطق مختلفة – ريفية وحضرية على السواء.

أدوار لجنة الأمن الغذائي العالمي

39– تتولّى لجنة الأمن الغذائي العالمي ثلاث وظائف مترابطة تعزّز بعضها البعض، وتساهم جميعها في وظيفة التنسيق العالمي التي توجّه طابع أنشطة اللجنة، ويرد تلخيصها في الرسم البياني أدناه. وضمن هذا الإطار، توفّر الخيارات الواردة في هذا الجزء قاعدةً للنقاش واتخاذ القرارات بشأن دور اللجنة في المضي قدماً، خلال منتدى الدورة الثالثة والأربعين للجنة.

إطار التنسيق العالمي للجنة الأمن الغذائي العالمي

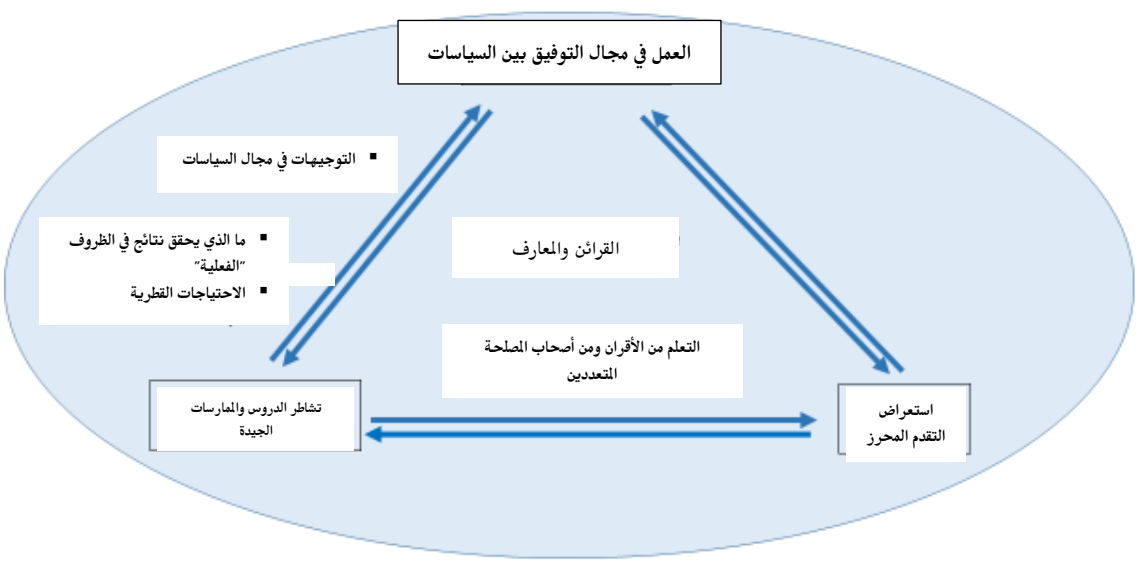

الخيار 1– التوصيات في مجال السياسات

40– سوف يوفّر المنتدى حول التحضّر، والتحوّل الريفي والانعكاسات على الأمن الغذائي والتغذية الذي عُقد في إطار الدورة الثالثة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي مساحة لجميع أصحاب الشأن لتبادل الخبرات العملية بشأن التحديات، والفرص والنتائج الإيجابية التي توصلوا إليها نتيجة اعتماد نُهج ريفية– حضرية أكثر تكاملاً.

41– وبالاستناد إلى نتائج هذا المنتدى، والبحوث، والمبادرات القائمة الواردة في هذا الوثيقة، بإمكان اللجنة أن توكل إلى مجموعة العمل المفتوحة العضوية مهمة عقد اجتماع لمدة يومين عام 2017 من أجل التوصل إلى اتفاق حول التوصيات في مجالات توجيه السياسات[17] المحددة في وثيقة المعلومات العامة هذه. ويمكن أن يستند هذا الخيار على قاعدة الأدلة القائمة التي يمكن إيجادها في التقارير السابقة لفريق الخبراء الرفيع المستوى، والعمل الذي أجرته اللجنة حتى الآن على المواضيع ذات الصلة بنهُج ريفية– حضرية متكاملة، إنما لن يشمل تحقيقاً أعمق في الدروس المستمدة من المبادرات الجارية أو التحليل الإضافي المراجع من الأقران. وسوف تبقى الفرصة متاحة أمام أصحاب الشأن في لجنة الأمن الغذائي العالمي للدعوة إلى تركيز أكبر في أي من المجالات المحدّدة لضمان ملاءمة التوصيات في مجال السياسات مع الخطة الدولية.

الإطار الزمني: سوف يتحقق هذا الخيار في إطار برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2016–2017

42– يستند الخيار 1 على الافتراض بأنه تتوفر قاعدة كافية في هذه الوثيقة وفي العمل السابق للجنة الأمن الغذائي العالمي لتقديم توصيات في مجال السياسات بكل ثقة عام 2017. وفي حال شعر أصحاب الشأن بحاجة إلى مشاركة أكبر للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل تكوين فهم أفضل للتحديات والفرص في مجال الأمن الغذائي في سياق الديناميكية الريفية الحضرية المتغيّرة، تُقترح الخيارات الإضافية التالية:

الخيار 2– خلاصة النهج في مجال السياسات الفعالة

43– بناءً على نتائج المؤتمر، بإمكان اللجنة أن توكل إلى مجموعة العمل المفتوحة العضوية مهمة عقد اجتماع لمدة يومين عام 2017 من أجل تبادل الخبرات ووضع فهم مشترك للممارسات الجيدة. سوف يجري في اليوم الأول تمرين يستهدف الأقران وأصحاب الشأن المتعدّدين للتعلم وتبادل الممارسات الجيدة من أجل تحديد الأمثلة العملية عن النُهج في مجال السياسات الفعالة لتناول مسألة الأمن الغذائي والتغذية في سياق الديناميكية الريفية الحضرية المتغيرة. وفي إطار هذه الوظيفة، بإمكان اللجنة أن تدعو أيضاً إلى مشاركة الهيئات والمبادرات ذات الصلة، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وشبكة ميثاق ميلانو للسياسات الغذائية الحضرية. وأمّا اليوم الثاني، فسوف يُخصَّص لاستعراض مجموعة الممارسات الجيدة التي تمّ تحديدها على أن تُقدّم إلى الدورة الرابعة

[17] أُنظر الملحق ألف.

والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي كخلاصة للنُهج في مجال السياسات الفعالة. إنما لن يُعقد هذا الاجتماع على يومين متتاليين لمنح الأمانة ما يكفي من الوقت لإعداد مسودة الخلاصة، وليتمكن الأعضاء وأصحاب الشأن من التشاور مع مجموعاتهم.

الإطار الزمني: يمكن تحقيق هذا الخيار خلال برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2016–2017.

الخيار 3– تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى

44– يمكن لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية ببرنامج العمل المتعدد السنوات، فيما تواصل العمل على تحديد الأولويات في أنشطة لجنة الأمن الغذائي العالمي خلال فترة السنتين 2018–2019، أن تبحث في تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى حول كل موضوع التحضّر والتحوّل الريفي أو حول إحدى القضايا المحددة الناشئة في إطار هذا الموضوع الشامل.

45– وقد يستفيد تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى من أدلّة إضافية، ويوفّر تحليلاً منهجياً للتحوّلات في مجال السياسات التي قد تكون ضرورية لمعالجة العواقب المباشرة وغير المباشرة لأعداد السكان الحضر المتنامية سريعاً على نظم الأغذية. كذلك، قد يوفّر التقرير أدلّة حول كيفية تأثر المنتجين، وبخاصة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، بالديناميكية الريفية– الحضرية المتغيّرة، والسياسات التي سوف تضمن تخطيطاً أفضل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في الأقاليم.

46– لذا، قد يسدّ تقرير فريق العمل الرفيع المستوى فجوةً عالمية، ويساهم في تحقيق رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل عالم متحرر من الجوع عن طريق تعزيز قدرة البلدان على صياغة السياسات المتوائمة مع الديناميكية الريفية الحضرية المتغيّرة.

الإطار الزمني: سوف يرحل هذا الخيار العمل على التحضّر والتحوّل الريفي إلى برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2018–2019.

الخياران 2+3 الأداة في مجال السياسات العالمية التي تستفيد من تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى، وخلاصة النُهج في مجال السياسات الفعالة

47– قد يوفّر تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى القائم على الأدلة والمعرفة، بالإضافة إلى خلاصة النهج في مجال السياسات الفعالة، نقطة بداية لوضع أداة توجيهية للسياسات العالمية للجنة الأمن الغذائي العالمي مثل الخطوط التوجيهية أو المبادئ القائمة بحدّ ذاتها بعد عام 2019، مع الاستفادة بشكل كامل من الوظائف الثلاثة ضمن إطار

التنسيق العالمي للجنة الأمن الغذائي العالمي. ويمكن النظر أيضاً في مصادر إضافية للمعلومات مثل الاستعراضات المواضيعية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

الإطار الزمني: قد يرحل هذا الخيار العمل على التحضّر والتحوّل الريفي إلى برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2018–2019، وما بعد.

الملحق ألف– انعكاسات التحضّر والتحوّل الريفي على الأمن الغذائي والتغذية: مجالات توجيه السياسات

الحوكمة	حوكمة متعددة المستويات، ومتعددة القطاعات ومتعددة أصحاب الشأن
	ليس فقط أصحاب الشأن إنما جميع المعنيين مباشرة
البيانات	بيانات تعكس الديناميكية المتغيرة التي تستند إليها قرارات السياسات
الأنماط الاستهلاكية والتغذية	فهم أنماط الاستهلاك المتغيّرة والآثار على تحقيق نظم غذائية صحية ومستدامة
	تحديد انعكاسات نمو الأسواق والبائعين غير الرسميين على سلامة الأغذية والتغذية
الأراضي والموارد الطبيعية	تحديد الفرص للاستخدام المتكامل للأراضي، والموارد الطبيعية، وتخطيط الاقتصاد الدائري في الأقاليم
الزراعة	تسهيل تآزر الإنتاج الزراعي
العمل والتنقل	تحديد فرص توليد الدخل في المزرعة وخارجها
	إدارة الهجرة للتقليل من المخاطر وتعزيز الفرص
الخدمات، والبنية التحتية والحماية الاجتماعية	تحسين الحماية الاجتماعية، والخدمات وتأمين البنية التحتية للاستجابة إلى الاحتياجات وسدّ الفجوات

[i] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة 2014. مراجعة توقعات التحضّر في العالم.

[ii] Seto, K.C., Reenberg, A., Boone, C.G., Fragkias, M., Haase, D., Langanke, T., Marcotullio, P., Munroe, D.K., Olah, B. and Simon, D., 2012. Urban land teleconnections and sustainability. فعاليات الأكاديمية الوطنية للعلوم، 109(20)، ص 7687–7692.

[iii] Seto, K.C. and Ramankutty, N., 2016. Hidden linkages between urbanization and food systems. Science, 352(6288), ص 943–945.

[iv] مثله.

[v] Lowder, S.K., Skoet, J. and Singh, S., 2014. What do we really know about the number and distribution of farms and family farms worldwide? وثيقة معلومات أساسية لحالة الأغذية والزراعة، 2014. ورقة عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية رقم 14–02. روما، الفاو.

[vi] Seto and Ramankutty 2016.

[vii] Olinto, P.; Beegle, K.; Sobrado, C.; Uematsu, H., 2013. The State of the Poor: Where are the poor, where is extreme poverty harder to end, and what is the current profiel of the world's poor. الشعبة الاقتصادية. البنك الدولي. واشنطن العاصمة. متاح على الموقع http://siteresources.worldbank.org/EXTPREMNET/Resources/EP125.pdf.

[viii] Mitlin,D. and Satterthwaite, D., 2013. Urban poverty in the global South: scale and nature. New York: Routledge.

[ix] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2012. تقرير عن حالة المدن في العالم 2013/2012: ازدهار المدن. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

[x] Crush, J. and Frayne, B. 2010. The Invisible Crisis: Urban Food Security in Southern Africa, Urban Food Security Series No.1. Queen's University and AFSUN: Kingston and Cape Town.

[xi] أهداف التنمية المستدامة.

[xii] المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

[xiii] البرامج الإطارية لمدة 10 سنوات بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

[xiv] ميثاق ميلانو لسياسات الأغذية الحضرية.

[xv] بيان المنتدى العالمي للأغذية والزراعة، قمة برلين الثامنة لوزراء الزراعة 2016.

[xvi] مؤتمر لثالث لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المسودة صفر للخطة الحضرية الجديدة، 18 يونيو/حزيران 2016.

[xvii] نتيجة الوعي المتنامي لضرورة معالجة الروابط الريفية– الحضرية بصورة أكثر تكاملاً وشمولية، هناك عدد من المبادرات التي تغطي هذا الموضوع بطرق مختلفة. وتشمل الأمثلة:

- **برنامج الفاو للأغذية في المدن**، www.fao.org/fcit/fcit-home/en/.
- **البرنامج التعاوني لنظام الأغذية في المدن والأقاليم**، www.cityregionfoodsystems.org.
- **إعادة تأطير النقاش حول التحضّر، والتحوّل الريفي والأمن الغذائي في المعهد الدولي للبيئة والتنمية**، http://pubs.iied.org/17281IIED.html.
- **الفريق الدولي للخبراء بشأن نظم الأغذية المستدامة**. العمل على "دور المدن في بناء نظم أغذية مستدامة"؛ http://www.ipes-food.org/reports.
- **عمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على النهج الميدانية**، الروابط الريفية– الحضرية والتحول الريفي الشامل، https://www.ifad.org/pub/thematic.

[xviii] Sietchiping, R.; Kago, J.; Zhang, X.Q.; Augustinus, C.; Tuts, R. 2014. Role of Urban-Rural Linkages in Promoting Sustainable Urbanization, Environment and Urbanization ASIA 5 (2) 219-234. المعهد الوطني للشؤون الحضرية. مطبوعات Sage.

[xix] Tacoli, C., 2015. The crucial role of rural-urban linkages. الأسبوع الخاص بالساحل وأفريقيا الغربية، معرض إكسبو 2015. متاح على الموقع http://www.oecd.org/swac-expo-milano/presentationsanddocuments/session-1-insight-tacoli-iied.pdf.

[xx] Forster, T.; Santini, G.; Edwards, D.; Flanagan, K.; Taguchi, M. 2015. Strengthening Urban Rural Linkages Through City Region Food Systems، ورقة من أجل قضية مشتركة بين UNCRD وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات السكانية بشأن الحوار حول التنمية الإقليمية، الجزء 35 حول "الروابط الحضرية– الريفية دعماً للخطة الحضرية الجديدة".

[xxi] Buettner, T., 2014. Urban Estimates and Projections at the United Nations: the Strengths, Weaknesses, and Underpinnings of the World Urbanization Prospects, *Spatial Demography* 2014 2 (2). متاح على الموقع http://spatialdemography.org/wp-content/uploads/2014/03/Buettner_in-press.pdf.

[xxii] مثله.

[xxiii] Berdegue, J., Rosada, T., Bebbington, A., 2014. Chapter 27, The Rural Transformation: Environment and Health, http://www.developmentideas.info/chapter/rural-transformation/.

[xxiv] Tacoli, C.; McGranahan, G.; Satterthwaite, D. 2015. Urbanisation, rural-urban migration and urban poverty ورقة عمل المعهد الدولي للبيئة والتنمية، المعهد الدولي للبيئة والتنمية، لندن، http://pubs.iied.org/10725IIED.

[xxv] الدورة الثلاثون لمجلس حقوق الإنسان.2015. تقرير قائم على البحوث عن دور الحكومة المحلية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. الوثيقة A/HRC/30/49.

[xxvi] منظمة العمل الدولية. 2012. التوصيات بشأن الحدّ الأدنى للحماية الاجتماعية، جنيف، الدورة الحادية بعد المائة للجنة العمل الدولية.

[xxvii] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2006. أخذ المساواة بين الجنسين على محمل الجدّ.

[xxviii] Tacoli, C. and Satterthwaite, D., 2013. Editorial: Gender and urban change, http://eau.sagepub.com/content/25/1/3.full.pdf+html.

[xxix] منظمة الأغذية والزراعة، 2011. حالة الأغذية والزراعة 2010–2011: النساء في الزراعة– ردم الفجوة الجنسانية من أجل التنمية، روما، إيطاليا. http://www.fao.org/docrep/013/i2050e/i2050e.pdf.

[xxx] صندوق الأمم المتحدة للسكان. 2014. حالة سكان العالم 2014.

[xxxi] وزارة الزراعة الأمريكية، 2014. الولايات المتحدة. المزارع والمزارعون: النقاط الرئيسية في التقرير الأولي. متاح على الموقع https://www.agcensus.usda.gov/Publications/2012/Preliminary_Report/Highlights.pdf.

[xxxii] Guo, G., Wen, Q. and Zhu, J., 2015. The Impact of Aging Agricultural Labor Population on Farmland Output: From the Perspective of Farmer Preferences. Mathematical Problems in Engineering. 2015.

[xxxiii] Leclère, D., Havlík, P., Fuss, S., Schmid, E., Mosnier, A., Walsh, B., Valin, H., Herrero, M., Khabarov, N. and Obersteiner, M., 2014. Climate change induced transformations of agricultural systems: insights from a global model. Environmental Research Letters, 9(12), p.124018.

[xxxiv] Tacoli, C.; Bukhari, B.; Fisher, S., 2013. Urban poverty, food security and climate change, Human Settlements Working Paper No 37, Rural-urban interactions and livelihoods strategies. المعهد الدولي للبيئة والتنمية، لندن، http://pubs.iied.org/pdfs/10623IIED.pdf?.

[xxxv] مثله.

[xxxvi] Hoornweg, D., Sugar, L. and Gomez, C.L.T., 2011. Cities and greenhouse gas emissions: moving forward. *Environment and Urbanization*, p.0956247810392270.

[xxxvii] مثله.

[xxxviii] Berry, E.M., Dernini, S., Burlingame, B., Meybeck, A. and Conforti, P., 2015. Food security and sustainability: can one exist without the other?. *Public health nutrition*, *18*(13), pp.2293-2302.

[xxxix] تقرير المؤتمر 2015، النهج الميداني إزاء سياسات الأمن الغذائي والتغذية، المؤتمر الدولي في ميلانو، إيطاليا.

[xl] الدورة الثلاثون لمجلس حقوق الإنسان. 2015. تقرير قائم على البحوث عن دور الحكومة المحلية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، الوثيقة A/HRC/30/49.

[xli] المبادرات الإقليمية للفاو لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ الروابط الريفية– الحضرية، مجلة الزراعة الحضرية؛ ميثاق ميلانو لسياسات الأغذية الحضرية، ممارسات جيدة مختارة من المدن؛ عمليات الشراء العامة للأغذية العضوية والتقليدية للشباب في إيطاليا.

[xlii] Kent, G.2014.Building Nutritional Self-reliance، جامعة هاواي، هونولولو، هاواي.

[xliii] Usavagovitwong, N. et al. 2013. Housing density and housing preference in Bangkok's low income settlements. ورقة عمل، المعهد الدولي للبيئة والتنمية، لندن.

[xliv] Sohel Ahmed, Edwin Simiyu, Grace Githiri, Alice Sverdlik and Shadrack Mbaka.2015. Cooking up a storm: Community led mapping and advocacy with food vendors in Nairobi's informal settlements. ورقة عمل، المعهد الدولي للبيئة والتنمية، لندن.

[xlv] منظمة الأمم المتحدة للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والفاو، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبلدية ميلانو، معرض الأمم المتحدة بالإكسبو. 2015 المؤتمر الدولي في ميلانو، إيطاليا،"The Territorial Approach to Food Security and Nutrition Policy"، 19–20 أكتوبر/تشرين الأول 2015. تقرير المؤتمر متاح على الموقع http://www.oecd.org/regional/regional-policy/Territorial-FSN-report.pdf.

[xlvi] تقرير المؤتمر 2015، النهج الميداني إزاء سياسات الأمن الغذائي والتغذية، المؤتمر الدولي في ميلانو، إيطاليا.

[xlvii] الفاو. 2016. Food for the Cities Programme. Looking beyond city limits. متاح على الموقع http://www.fao.org/in-action/food-for-cities-programme/approach/crfs/en/

[xlviii] الفاو. 2013. نظم غذائية لتغذية أفضل، حالة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا؛ الفاو، 2011. ورقة موقف حيال المبادرة المتعددة التخصصات للأغذية من أجل المدن، روما، إيطاليا.

[xlix] بيان اللجنة الدائمة للتغذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة 2015. الأمن الغذائي للسكان الحضر في المنتدى الحضري العالمي السادس، نابولي، إيطاليا؛ Walker, R.; Keane, C.; Burke, J.2010. Disparities and access to healthy food in the United States: A review of food deserts literature. Health & Place، الجزء 16، العدد 5، سبتمبر/أيلول 2010، ص 876–884.

[l] Tschirley, D.L., Snyder, J., Dolislager, M., Reardon, T., Haggblade, S., Goeb, J., Traub, L., Ejobi, F. and Meyer, F., 2015. Africa's unfolding diet transformation: implications for agrifood system employment. مجلة المؤسسات الزراعية في التنمية والاقتصاديات الناشئة، 5(2)، ص 102–136.

[li] Sohel Ahmed, Edwin Simiyu, Grace Githiri, Alice Sverdlik and Shadrack Mbaka.2015. Cooking up a storm: Community led mapping and advocacy with food vendors in Nairobi's informal settlements. ورقة عمل المعهد الدولي للبيئة والتنمية، المعهد الدولي للبيئة والتنمية، لندن.

[lii] Sohel Ahmed, Edwin Simiyu, Grace Githiri, Alice Sverdlik and Shadrack Mbaka.2015. Cooking up a storm: Community led mapping and advocacy with food vendors in Nairobi's informal settlements. ورقة عمل المعهد الدولي للبيئة والتنمية، المعهد الدولي للبيئة والتنمية، لندن.

[liii] Roberts, B.2014. Managing Systems of Secondary Cities: Policy Responses in International Development, Cities Alliance. بلجيكا.

[liv] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2009. من النزاع إلى بناء السلام: دور الموارد الطبيعية والبيئة. جنيف.

[lv] Lee-Smith, D.2010. Cities feeding people: an update on urban agriculture in equatorial Africa, Environment and Urbanization, International Institute for Environment and Development (IIED)؛ Lee Smith, D. 2013. Which way for UPA in Africa?, City: analysis of urban trends, culture, theory, policy, action, 17:1, 69-84.

[lvi] Wehrmann, B. and Antonio, D. 2015. Applying the Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure (VGGT) in Urban and Peri-Urban Areas: An Exploratory Framework، مؤتمر البنك الدولي لعام 2015 بشأن الأراضي والفقر، واشنطن العاصمة.

[lvii] Thebo, A.L., Drechsel, P. and Lambin, E.F., 2014. Global assessment of urban and peri-urban agriculture: irrigated and rainfed croplands.*Environmental Research Letters*, *9*(11), p.114002.

[lviii] Soulard, C.T.; Banzo, M.; Perrin, C.; Valette, E. 2015. استراتيجيات وممارسات حضرية للزراعة والأغذية: ست دراسات حالة متوسطية. المؤتمر الدولي الثاني حول الزراعة في مجتمع متحضر، إعادة ربط الزراعة والسلاسل الغذائية بالاحتياجات المجتمعية، 14–17 سبتمبر/أيلول 2015، روما، إيطاليا؛ Robineau, O. 2015. باتجاه تحليل منهجي للتفاعلات بين المدينة والزراعة في أفريقيا الغربية: جغرافيا الترتيبات بين الأطراف الفاعلة. سياسة استخدام الأراضي، 49،ص 322–333.

[lix] McGranahan, G. and Satterthwaite, D.2014. Urbanization concepts and trends. ورقة عمل المعهد الدولي للبيئة والتنمية. المعهد الدولي للبيئة والتنمية، لندن. http://pubs.iied.org/pdfs/10709IIED.pdf.

[lx] الفاو، 2015. http://www.fao.org/ag/agp/greenercities/en/whyuph/foodsecurity.html.

[lxi] Reardon, T., 2015. The hidden middle: the quiet revolution in the midstream of agrifood value chains in developing countries. Oxford Review of Economic Policy, 31(1), pp.45-63

[lxii] Chapoto, A.; Hagglade, S.; Hichaambwa, M.; Kabwe, S.; Longabaugh, S.; Sitko, N.; Tschirley, D. 2013. Institutional models for accelerating agricultural commercialization: Evidence from post-independence Zambia, 1965-2012. In E. Hillbom &P. Svensson (Eds.), Agricultural Transformation in Global History Perspective (pp.281-310): London: Routledge.

[lxiii] Lee-Smith, D. and Lamba, D.2015. Nutrition and Urban Agriculture in Sub-Saharan African Cities. Right to Food and Nutrition Watch, Issue 7 2015.

[lxiv] Wilkins, J.; Farrell, T.; and Rangarajan, A. 2015. Linking vegetable preferences, health and local food systems through community-supported agriculture. *Public Health Nutrition*, 18 (13), pp. 2393-3401.

Bloom; J.D. and Hinrichs, C.C. 2011. Informal and Formal Mechanisms of Coordination in Hybrid Food Value Chains. *Journal of Agriculture, Food Systems, and Community Development*, 1 (4).

[lxv] Chapoto, A.; Hagglade, S.; Hichaambwa, M.; Kabwe, S.; Longabaugh, S.; Sitko, N.; Tschirley, D. 2013. Institutional models for accelerating agricultural commercialization: Evidence from post-independence Zambia, 1965-2012. In E. Hillbom &P. Svensson (Eds.), Agricultural Transformation in Global History Perspective (pp.281-310): London: Routledge.

[lxvi] Berdegue J. A. and Proctor F.J. with Cazzuffi C., 2014. *Inclusive Rural-Urban Linkages*. Working Paper Series N123. Working Group: Development with Territorial Cohesion. Territorial Cohesion for Development Program. Rimisp. سانتياغو، شيلي.

[lxvii] Tschirley *et al.* 2015.

[lxviii] Roberts, B.2014. Managing Systems of Secondary Cities: Policy Responses in International Development, Cities Alliance, Belgium.

[lxix] الأمم المتحدة، 2013. السياسات السكانية في العالم 2011. نيويورك: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.